اقتصاد

تحويلات الليبيين عالقة وسط صراع «المركزي»

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

حجب الصراع الدائر في ليبيا للسيطرة على المصرف المركزي، مختلف التعاملات المالية للتجار والمواطنين مع العالم الخارجي، ما تسبب في توقف الحياة للكثيرين، لاسيما الطلاب والمرضى الذين يعتمدون على تحويلات مالية من ذويهم. ولم تتوقف فقط الاعتمادات المستندية في البنوك اللازمة لإتمام عمليات الاستيراد، وإنما التحويلات السريعة وبطاقات الدفع وشراء الدولار، وذلك لعدم فتح نظام «السويفت» للإدارة الجديدة للمصرف المركزي، ما ألقى بظلاله على قدرة المواطنين والتجار على تلبية احتياجاتهم المالية.

نوري المقطوف، شاب يبلغ من العمر 30 عاماً، يعيش معاناة في إتمام تحويل مبلغ مالي بالدولار عبر البنوك إلى قريب له يعالج من مرض السرطان في العاصمة الأردنية عمان. ويقول نوري لـ«العربي الجديد» إنه اضطر إلى اللجوء إلى السوق السوداء لتدبير النقد الأجنبي، حيث يرتفع سعر العملة الأميركية، مما يزيد من العبء المالي عليه. وفي فرع المصرف التجاري الوطني في القرجي بالعاصمة طرابلس، كانت الأجواء مشحونة بالتوتر، حيث توافد العديد من المواطنين في محاولة لإجراء تحويلات مالية إلى الخارج. سالم المصباحي، أحد هؤلاء المواطنين، عبّر عن استيائه قائلاً لـ«العربي الجديد»: «ابني يدرس في تركيا، ولم أتمكن من إرسال الأموال له عبر المصارف الرسمية.. أصبحنا عالقين وسط الصراع الدائر على المصرف المركزي». يعكس حديث المصباحي حالة الإحباط التي يشعر بها الكثيرون.

على بُعد كيلومترات قليلة من المصرف المركزي، تتجلى آثار الأزمة على التجار في شارع الرشيد بطرابلس. تحدث علي الرابطي، تاجر جملة، عن الصعوبات التي يواجهها قائلاً لـ«العربي الجديد»: «لقد حصلت على بطاقة صغار التجار منذ فترة، لكني لم أتمكن من شحنها منذ الخامس من أغسطس/آب، مما أوقف العديد من عملياتي التجارية.. عدم القدرة على الوصول إلى النقد الأجنبي أدى إلى تراجع عمليات الاستيراد، وهو ما يهدد بتفاقم شح السلع في الأسواق وزيادة أسعارها بشكل ملحوظ». بدوره، يقول المحلل الاقتصادي أبو بكر الهادي، إن تراجع الثقة في المصارف التجارية الليبية أصبح أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى توقف التحويلات. وأضاف الهادي أن الأزمة تتجاوز مجرد توقف التحويلات، إذ إن النظام المصرفي الليبي بات يعاني من أزمة ثقة عميقة، مما يزيد من تعقيد الأمور. ومنذ منتصف أغسطس/آب الماضي، تعيش ليبيا توترات على خلفية أزمة إصدار المجلس الرئاسي قراراً بعزل محافظ المصرف المركزي الصديق الكبير (رفض ترك منصبه) وتعيين محمد الشكري مكانه، وهو الإجراء الذي رفضه مجلسا النواب والدولة لصدوره من جهة «غير مختصة» على حد وصفهما. ويشرف المصرف على إدارة إيرادات النفط وميزانية الدولة، ليُعاد بعد ذلك توزيعها بين المناطق المختلفة، بما فيها الشرق.

وأعلنت الحكومة المنبثقة من مجلس النواب، ومقرها بنغازي، الأسبوع الماضي، «حالة القوة القاهرة على جميع الحقول والموانئ النفطية، وإيقاف إنتاج النفط وتصديره حتى إشعار آخر»، احتجاجاً على إقالة طرابلس الكبير، وتكليف مجلس إدارة جديد لتولي مهمات المصرف المركزي. وتسيطر حكومة مجلس النواب المدعومة من مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر على حقول تشكل إنتاج ليبيا النفطي بالكامل تقريباً.

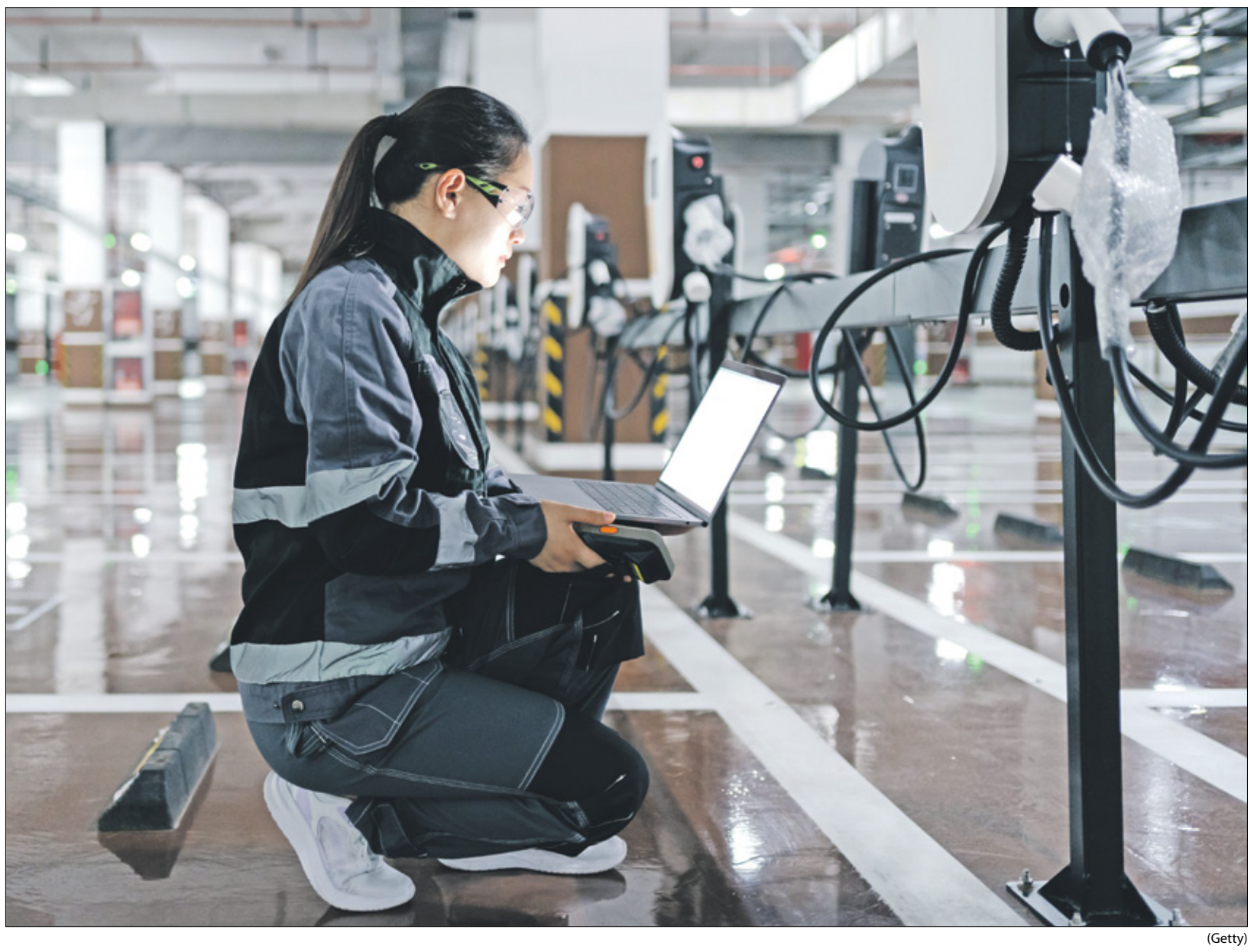

(Getty)

مؤتمر عالمي لبطاريات الطاقة

أقيم معرض يضم الإنجازات في صناعة بطاريات الطاقة وسلاسل التوريد في الفترة من 31 أغسطس/ آب الماضي إلى 2 سبتمبر/ أيلول الجاري، كجزء من المؤتمر العالمي لبطاريات الطاقة لعام 2024 في الصين، حيث عرض بشكل شامل المنتجات المبتكرة والإنجازات التكنولوجية في السلسلة الصناعية في العام الماضي، بالإضافة إلى سيناريوهات التطبيقات التكنولوجية المتطورة مثل الأدوات الكهربائية، حسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا). واجتذب المؤتمر العالمي لبطاريات الطاقة لعام 2024، الذي افتتح يوم الأحد الماضي في مدينة يبين بمقاطعة سيتشوان جنوب غربي الصين، ما يقرب من 400 من خبراء الصناعة والمديرين التنفيذيين للشركات من الداخل والخارج.

لقطات

دعم أميركي لخفض فاقد مياه الأردن

وقّعت وزارة المياه والري الأردنية أمس الثلاثاء، اتفاقيتي دعم وتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بحوالي 52 مليون دولار لدعم قطاع المياه، الأولى بقيمة 35 مليون دولار لخفض الفاقد المائي وتحسين التزويد وبمساهمة ذاتية من شركة مياهنا بقيمة 10,5 ملايين دولار والثانية اتفاقية تنفيذ أعمال تأهيل لحوالي 13 كيلومترا من قناة الملك عبدالله بقيمة إجمالية بلغت 10,9 ملايين دولار، وبمساهمة إضافية من الحكومة الالمانية من خلال بنك الإعمار الالماني قيمة 4,4 دولارات. وتسعى وزارة المياه والري في الوصول إلى النسبة السنوية المستهدفة لخفض الفاقد المائي والبالغة حاليا 46%، لتصل إلى 25% بحلول عام 2040.

«التجارة السعودية» تتيح تراخيص التخفيضات

أعلنت وزارة التجارة السعودية عن إتاحة التقدم للحصول على تراخيص التخفيضات الموسمية لليوم الوطني السعودي الـ94، للمنشآت التجارية والمتاجر الإلكترونية، بشكل إلكتروني عبر: sales.mc.gov.sa . وقالت وزارة التجارة، أمس الثلاثاء، إن فترة التخفيضات تبدأ للمستهلكين اعتباراً من 16 سبتمبر/ أيلول وحتى 30 سبتمبر/ أيلول 2024. وأوضحت الوزارة، أن التقديم الإلكتروني يهدف إلى تمكين المنشآت والمتاجر الإلكترونية من الحصول على تراخيص التخفيضات بسهولة، وإبرازها للمستهلك، دون فقدان أيام من الرصيد السنوي للتخفيضات. وبينت، أنه يمكن للمستهلك التحقق من نظامية وصحة التخفيضات من خلال مسح «الباركود».

تسوية أوضاع العاملين المصريين في الإمارات

دعا وزير العمل المصري محمد جبران المصريين العاملين في دولة الإمارات، للاستفادة من قرار الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ، بمنح مهلة لمخالفي نظام الإقامة لتسوية أوضاعهم، اعتبارًا من الأول من شهر سبتمبر/ أيلول 2024، ولمدة شهرين، مع إعفائهم من الغرامات المالية المُترتبة عليهم وفقًا لنصوص القانون الاتحادي بشأن دخول وإقامة الأجانب. وتلقى جبران، تقريرًا من الملحق العمالي منال عثمان، رئيس مكتب التمثيل العمالي بدولة الإمارات، والذي استعرض الفئات المستفيدة من قرار المهلة لمخالفي قانون الإقامة، بحسب بيان رسمي.

دولة القائم بالأعمال في مصر

مصطفى عبد السلام

هناك مؤسسات مالية ورقابية غاية في الحساسية بالنسبة للدولة المصرية والجهاز الإداري والقطاع المالي وأنشطة الاقتصاد والأسواق والمواطن، ولذا تحتاج إلى استقرار مؤسسي شديد وصارم، بسبب طبيعتها الحساسة ودورها الاقتصادي، ولأن هذا الاستقرار يتيح للقيادات العليا المسؤولة عن إدارتها وضع خطط واستراتيجيات طويلة ومتوسطة الأجل، والإشراف على تنفيذها، كما يتيح لها أداء دورها الرقابي بشكل كفء. ومن بين تلك المؤسسات البنك المركزي المصري، والجهاز المركزي للمحاسبات، وصندوق مصر السيادي، وهيئة الرقابة المالية، والبورصة، وغيرها، ورغم حساسية تلك المؤسسات فإن هناك ظاهرة شبه جماعية لم تشهدها مصر من قبل، وهي اختيار قيادات ورؤساء مؤقتين لإدارة تلك المؤسسات، والاكتفاء بتعيين قيادات تحت مسمى القائم بالأعمال ولمدة عام، وهي فترة قصيرة. في البنك المركزي، وهو أهم مؤسسة رقابية مالية في مصر والأكثر حساسية، صدر قرار جمهوري قبل أيام بتجديد تكليف حسن عبد الله، قائماً بأعمال محافظ البنك لمدة عام، اعتباراً من 18 أغسطس/آب 2024. وكان قرار قد صدر في أغسطس 2022، بتعيين عبد الله قائماً بأعمال المحافظ خلفاً لطارق عامر. ولا أعرف سر عدم اختيار عبد الله محافظاً للبنك لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد، كما كان العرف جارياً داخل البنك على مدى سنوات طويلة. يتكرر المشهد في واحد من أقوى وأبرز الأجهزة الرقابية في مصر وهو الجهاز المركزي للمحاسبات المنوط به الرقابة على كل أجهزة الدولة، حيث جرى تعيين محمد الفيصل يوسف، قائماً بأعمال رئيس الجهاز.

تكرر المشهد أيضاً في صندوق مصر السيادي، فقد استقال أيمن سليمان المدير التنفيذي للصندوق قبل أيام، وبدلاً من اختيار خلف له يدير الكيان المهم، جرى تكليف نهى رشدي خليل، قائمةً بأعمال المدير التنفيذي.

لا تقتصر الظاهرة على القطاع الرقابي والمالي، بل امتدت إلى مؤسسات تعليمية وعمالية، فالدكتورة فجر خميس تشغل منصب القائم بأعمال المركز القومي للبحوث، وقبل أيام جرى تعيين محمد سامي عبد الصادق نائب رئيس جامعة القاهرة، قائماً بأعمال رئاسة جامعة القاهرة. ويوم 7 أغسطس 2023، صدر قرار بتجديد تكليف محمد فريد، للقيام بأعمال رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية لمدة عام. وجاري ترتيب اجتماع لاختيار قائم بأعمال رئيس اتحاد عمال مصر. مصر مليئة بالخبرات والكوادر القادرة، ليس فقط على إدارة مؤسسات بحجم البنك المركزي وجهاز المحاسبات وصندوق مصر السيادي، بل وقيادة الحكومة المصرية قيادة احترافية.

مؤشرات إيجابية للاقتصاد التركي: تراجع التضخم وتحسن الليرة

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

بدأت الخطة الاقتصادية التي أعلنتها الحكومة التركية، منتصف العام الماضي، في تحقيق نتائج جيدة نسبية من خلال عدة مؤشرات منها تراجع التضخم وزيادة الاحتياطي النقدي في المصرف المركزي وتحسن الليرة. وأظهرت بيانات رسمية، أمس الثلاثاء، أن تضخم أسعار المستهلكين في تركيا تراجع إلى 51,97% على أساس سنوي في أغسطس/ آب، وهو ما جاء أدنى قليلاً من التوقعات، مدفوعاً بتأثير فترة الأساس وتباطؤ الزيادة في أسعار المواد الغذائية. ووفقاً لمعهد الإحصاء التركي، جاء التضخم على أساس شهري أيضاً أقل من التوقعات في أغسطس عند 2,47% مقارنة بـ3,23% في يوليو/تموز الذي بلغ التضخم على أساس سنوي فيه 61,78%. وارتفع مؤشر المستهلك (CPI)، بنسبة 2,47% ومؤشر أسعار المنتجين المحلي (D-PPI)، بنسبة 1,68% على أساس شهري في أغسطس، رغم تراجع معدل التضخم السنوي من 61,7 إلى 51,9% وانخفاض أسعار المنتجين المحليين. والتحدي الرئيسي لوزير المالية محمد شيمشك هو ضمان خفض التضخم من دون إلحاق الكثير من الضرر. وقال شيمشك إن «تراجع التضخم أصبح واضحاً، حيث انخفض التضخم السنوي بمقدار 23,5 نقطة خلال الأشهر الثلاثة الماضية ليصل إلى 52%». وأضاف على حسابه على موقع التواصل الاجتماعي إكس أمس تعقيباً على الأرقام المذكورة، أنه «بتأثير عوامل مؤقتة، بلغ التضخم الشهري 2,5% في أغسطس و1,4% باستثناء الأسعار الموجهة. وأصبح التضخم الشهري للمواد الغذائية سلبياً بعد أربع سنوات». وتوقع شيمشك «انخفاضاً في الاتجاه الأساسي للتضخم الشهري في الربع الأخير، مدفوعاً بتعزيز الاستقرار المالي والتوازن في الاقتصاد وتحسن التوقعات. ومن ثم، نتوقع أن يكون التضخم ضمن النطاق المتوقع في نهاية العام». وعزز تراجع نسبة التضخم عن شهري يوليو وأغسطس آراء المتفائلين بنجاعة الخطة الاقتصادية التي أعلنتها الحكومة التركية قبل عام، والتي تهدف على المدين المتوسط والبعيد إلى إيصال التضخم إلى خانة الآحاد في نهاية عام 2026، بعد بلوغ التضخم 25% في نهاية العام المقبل وتحسين سعر صرف الليرة التركية التي سجلت أمس 33,9646 ليرة مقابل الدولار، متحسنة عن سعر نهاية الأسبوع الماضي، وقت ثبت المصرف المركزي سعر الفائدة عند 50% وتخطى الدولار حاجز 34 ليرة.

متفرقات اقتصادية

السودان: إجراءات جمركية لتسهيل الاستيراد

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

كشفت الجمارك السودانية عن تطبيق كل ضوابط الاستيراد إلكترونياً اعتباراً من 23 سبتمبر/ أيلول المقبل. وشملت أبرز الضوابط التي أعلنتها الجمارك تقديم بيان الإجراءات المصرفية عبر الربط الشبكي IM. ويأتي ذلك في إطار تنظيم العمل لحل مشكلات تكدس البضائع في المعابر والموانئ والمنافذ والمحطات الجمركية. وكشفت عن إجراءات قانونية مشددة في مواجهة من يخالف ذلك، بموجب قانون الجمارك لعام 1986 المعدل في عام 2010.

وأقر اجتماع عقد مؤخراً للأمين العام لمجلس السيادة ووزيري الصناعة والتجارة ووكيل التخطيط في المالية ومحافظ بنك السودان المركزي، تشكيل فريق عمل من الجهات المعنية لمعالجة التكدس في المعابر خلال شهر. ووصف مدير الجمارك السابق صلاح الدين الشيخ، قرار الربط الجمركي الشبكي للواردات بالجيد من أجل حل مشكلات تكدس البضائع. وقال الشيخ لـ«العربي الجديد» إن تطبيق نظام الربط IM يصطدم بعقبات مصرفية كبرى، مشيراً إلى أن المصارف في السودان موغلة في المحلية وليس لها دور ملموس في العملية التجارية ولا يوجد انتشار كثيف للمراسلين. ودعا الشيخ إلى تسهيل انسياب التجارة وإزالة العقبات التي تعترضها لكونها محفزاً إلى الاقتصاد.

وأصدر وزير المالية السوداني جبريل إبراهيم توجيهات، مؤخراً، بحل مشكلات التكدس الحالي للبضائع في معبري إشكيت وأرقين، وضبط النظام الإداري والتقني في المعبرين وتزويدهما بالكوادر البشرية. وشملت أبرز الضوابط التي أعلنتها الجمارك تقديم الإجراءات المصرفية عبر الإنترنت، لتسهيل مرور البضائع عبر المعابر والموانئ والمنافذ والمحطات الجمركية.

وأدت الحرب الدائرة في السودان إلى تدهور الأنشطة التجارية والاقتصادية، مع استمرار إغلاق معظم المصارف وتعطل حركة الاستيراد والتصدير وانهيار قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، واندلعت المعارك المسلحة في البلاد منتصف إبريل/ نيسان من العام الماضي بين الجيش بقيادة، عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة، محمد حمدان دقلو، الأمر الذي انعكس سلباً على الأوضاع المالية والمعيشية للسودانيين. ومن جانبه، كشف وزير التجارة والتموين الفاتح عبد الله يوسف، في تصريحات سابقة، عن بلوغ عجز الميزان التجاري في الربع الأول للعام الجاري 4,8 مليارات دولار. وأشار الوزير، إلى أن «الصادرات في الربع الأول من 2024 ارتفعت إلى 3,8 مليارات دولار، فيما بلغت الواردات 8,6 مليارات دولار، ليبلغ عجز الميزان التجاري 4,7 مليار دولارات». وأكد أن العجز التجاري في 2022 بلغ 6,7 مليارات دولار ليرتفع في العام الذي يليه إلى 7 مليارات دولار. وكشف الوزير عن تدمير الحرب لـ 85% من المصانع، ما دفع وزارة التجارة والتموين إلى استيراد السلع لسد الفجوة خاصة السكر والشاي واللبن والدقيق، مشدداً على أن هنالك سلعاً أغرقت السوق من دون ضوابط مما دفع الوزارة إلى اتخاذ تدابير تتعلق بالاستيراد والتصدير.

أحد أسواق مدينة أم درمان في 8 يوليو 2020 (الشرف شاذلي/فرانس برس)

خط بحري يعزّز التجارة بين عُمان وإيران

يعزز الخط البحري الجديد «شناص - بندر عباس» التبادل التجاري بين سلطنة عُمان وإيران، كما يوفر فرص عمل للعمانيين

مسقط ـ **كريم رمضان**

«هذا يوم تاريخي».. هكذا عبر التاجر العماني، سالم الحوسني، لـ «العربي الجديد» عن سعادته من على رصيف ميناء شناص، وهو يراقب بلهفة سفينة شحن ترسو، محملة بأول شحنة من البضائع الإيرانية عبر الخط البحري الجديد من بندر عباس. وذكر الحوسني أن العديد من التجار العمانيين انتظروا طويلاً لهذه اللحظة، مضيفاً: «الآن يمكنني استيراد البضائع الإيرانية بتكلفة أقل وبسرعة أكبر، مما سيعزز قدرتي التنافسية في السوق المحلية». ووفقاً لإحصائيات أصدرتها العمانية في أغسطس/آب الماضي، من المتوقع أن يسهم هذا الخط في زيادة حجم التبادل التجاري بين عمان وإيران بنسبة تصل إلى 30% خلال العام الأول من تشغيله. وفي هذا السياق، أفادت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد» بأن الشراكة بين شركة «كيو إس ماريتيم»، المشغل لميناء شناص، وشركة «وورلد مودرن لايتس» تهدف إلى إعادة تأهيل الميناء وتطويره بتكلفة تقدر بنحو 100 مليون دولار.

وأضافت المصادر أن هذا المشروع يأتي في إطار رؤية عمان 2040 لتنويع الاقتصاد وتعزيز قطاع النقل البحري، مشيرة إلى أن الخط البحري الجديد سيتيح نقل البضائع والركاب بطريقة أسرع وأكثر كفاءة، ما سيسهم في خفض تكاليف النقل بنسبة تصل إلى 20%. من جانبه، يشير الخبير الاقتصادي العماني، خلفان الطوقي، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن الخط البحري الجديد بين سلطنة عمان وإيران يفتح آفاقاً واعدة لتنشيط الحركة السياحية والتجارية بين البلدين، ويتوقع أن يسهم في تعزيز تبادل البضائع والسلع وحركة السياح، مما يعد خطوة هامة لتنويع الاقتصاد العماني وتلبية احتياجات السوق الإيراني الكبير، ويوفر للمستهلك العماني خيارات إضافية من المنتجات الإيرانية.

كما تتعدد الفوائد الاقتصادية المتوقعة لهذا المشروع، حيث يفتح آفاقاً واسعة للتجار ويعزز الحركة السياحية بين البلدين، ولذا يرى الطوقي أن خطوة الخط البحري الجديد ستساهم في تنويع الخيارات المتاحة للمستهلكين، خاصة للفئات التي قد لا تستطيع تحمل تكاليف المنتجات الأميركية أو الأوروبية أو الصينية. كما يمثل هذا الخط البحري فرصة لخلق وظائف جديدة وأنشطة اقتصادية متنوعة في عمان، وفق الطوقي، الذي يتوقع أن يؤدي ذلك إلى تعزيز التنوع الاقتصادي وفتح آفاق جديدة للتعاون التجاري والسياحي بين عمان وإيران.

يفتح المشروع آفاقاً واسعة للتجار ويعزز الحركة السياحية

تقرير

تدفع الأزمة المالية الخانقة في مصر الهيئات والشركات العامة والمحافظات إلى التخلي عن أصولها بالبيع أو التأجير بحق الانتفاع لمدد زمنية طويلة، بهدف توفير السيولة النقدية، لسداد ديون بعض الشركات ودفع أجور والتزامات مالية، لا توفرها الخزانة العامة، ويأتي ذلك، في ظل استجابة الحكومة لضغوط صندوق النقد الدولي ومنها تحديد سقف لتمويل الاستثمارات العامة مع حظر دعم الفائدة من البنك المركزي، لأي مشروعات للدولة، وعدم تحميل الموازنة أي أعباء إضافية

مصر... سباق بيع أصول وأراضٍ لسداد الديون

القاهرة ـ **عادل صبري**

في ظلّ صعوبة تنفيذ برنامج وثيقة الملكية العامة وطرح شركات الحكومة في البورصة المصرية، تدفع الأزمة المالية الهيئات والشركات العامة والمحافظات إلى التخلي عن أصولها قطعة قطعة بالبيع أو التأجير بحق الانتفاع لمدد زمنية طويلة. تستهدف الشركات توفير السيولة النقدية، بعضها لسداد الديون وأخرى لدفع أجور والتزامات مالية، لا توفرها الخزانة العامة. وتُجرى البيوع بمزادات معلنة بالصحف وتعلق بأماكن البيع، بينما تظل بعيدة عن الرقابة البرلمانية والشعبية، في ظل رغبة جامحة لدى كبار المسؤولين بجمع المال الذي ينفد من خزائن الجهات الحكومية، بسبب تراكم الديون المحلية والخارجية.

تهرول الجهات الحكومية نحو البيع بعدما توقف منح الهيئات والشركات العامة قروضاً بفوائد مخفضة، ومنع تمويل الاستثمارات العامة من خارج مخصصات الموازنة العامة ومنع بنك الاستثمار القومي، عن ممارسة دوره في دعم المشروعات المدرجة بالخطط الحكومية، وتجهيزه للبيع خلال الفترة المقبلة. تستجيب الحكومة لضغوط صندوق النقد الدولي الذي حدد للحكومة سقفا لتمويل الاستثمارات العامة بحد أقصى تريليون جنيه (الدولار = 48,5 جنيهاً)، خلال العام المالي الجاري، مع حظر دعم الفائدة من البنك المركزي، لأي مشروعات أو جهة بالدولة للحفاظ على مبدأ تكافؤ الفرص بين المتعاملين، وعدم تحميل الموازنة العامة أي أعباء مالية إضافية، لا تمكنها من الوفاء بالتزاماتها تجاه الجهات الدائنة.

تصل قيمة القروض المحلية والأجنبية الواجب سدادها خلال العام المالي الجاري 2024/ 2025 إلى نحو 1,6 تريليون جنيه، بما يقارب إيرادات الدولة، بينما ارتفع إجمالي الدين العام إلى ما يعادل 6 تريليونات جنيه، بنهاية 2023/ 2024.

رغم بداية موسم الأعمال والزخم التي تشهدها بورصة الأوراق المالية، أحجمت الشركات العامة عن طرح أصولها للبيع، بسبب حالة الترقب لسعر الدولار والتراجع المتوقع بقيمة الجنيه أمام العملات الرئيسية، وضبابية المشهد المحيط بالمنطقة، في ظل تصاعد أحداث الحرب الإسرائيلية بغزة والضفة الغربية وتصاعد التوتر العسكري بالبحر الأحمر ولبنان. توقفت البنوك عن منح تمويلات جديدة لشركات عامة، من بينها شركات عقارية وأسمدة، خشية «مخاطر تعثر محتملة».

تراجعت شركة العاصمة عن موعد طرح أصولها، خلال الربع الأخير من العام الجاري، وفقا لتعهدات مسبقة لرئيس الشركة خالد عباس، استهدفت الحصول على 300 مليار جنيه من عوائد بيع من أصول يتوقع أن تبلغ نحو تريليون جنيه، يستهدف توظيفها في تطوير وتوسعة المشروعات المعلّقة بالعاصمة، ودفع ديون تحملتها الموازنة العامة تقدر بنحو 600 مليار جنيه. أسندت الحكومة إدارة عشرات من المستشفيات العامة لشركات محلية وأجنبية، للتخلص تدريجياً من أعباء نفقات القطاع الصحي، مع رفع نسب علاج المواطنين على نفقة الدولة، وقيمة الأدوية، دون زيادة بالحد الأقصى المقرر لتغطية النفقات لكل فرد. لجأت الحكومة إلى زيادة موارد الشركات برفع أسعار الكهرباء والمحروقات والمياه والنقل بنسب تصل إلى 46%، مع زيادة هائلة بقيمة الخدمات الحكومية، بما يضمن توفير سيولة هائلة لمنفذي تلك الخدمات من المستهلكين، مع إلزام الجهات الحكومية بترشيد الاستهلاك، وسداد فواتير الاستهلاك الفعلية، عبر الدفع النقدي وعمل مقاصة بين الجهات المدينة، تستقطع من المنبع عبر قنوات وزارة المالية.

طلبت وزارة السياحة، السبت الماضي، من شركات السياحة سرعة توريد الرسوم السنوية المقررة لمصلحة صندوق دعم السياحة والآثار، على وجه السرعة، مهددة بإيقاف تعامل الشركات المتأخرة عن سداد الرسوم لعامي 2023 و2024، على بوابة الإدارة المركزية للشركات، التي تتيح لهم تنظيم رحلات الحج والعمرة، وإنهاء اعتماد الأوراق الرسمية التي تحتاج إليها الشركات في التعامل مع الأجهزة المعنية بالدولة.

يتولى صندوق السياحة الصرف على حملات الترويج السياحي لمصر بالخارج والداخل، ويتحمل نفقات المؤتمرات وإعاشة ومكافآت الوزير والشخصيات الكبرى بالوزارة والضيوف الأجانب، وتمويل المهرجانات المحلية والدولية التي يشارك قطاع السياحة في دعمها. للوزير المختص سلطات مطلقة في توجيه إيرادات الصندوق، التي تأتي من الرسوم المقررة على شركات السياحة والنقل والمنشآت الفندقية وذوي المناطق الأثرية و25% من حصيلة صالات القمار بالفنادق الكبرى، والغرامات التي تفرض على الجهات التابعة للوزارة.

رفعت هيئة المجتمعات العمرانية الإعفاء للمتأخرين عن سداد الأقساط المستحقة على الوحدات السكنية والإدارية والتجارية وقطع الأراضي بمختلف أنواعها ومساحاتها، والفيلات والوحدات الشاطئية، عن السنوات الماضية، بنسبة 70% من قيمة غرامات التأخير، مقابل السداد الكامل للمتأخرات، خلال شهري سبتمبر/أيلول الجاري وأكتوبر/تشرين الأول المقبل. حصلت الهيئة على موافقة مجلس الوزراء ببيع قطع من الأراضي المخصصة لتجمعات سكنية وتجارية وصناعية وللخدمات وصيانة السيارات، لنحو 17 شركة أجنبية وعربية بالدولار، بقرار خاص من مجلس إدارتها في 17 يوليو/ تموز الماضي.

أعلنت شركة مصر لإدارة الأصول العقارية وهي إحدى الشركات التابعة لشركة مصر القابضة للتأمين المملوكة للصندوق السيادي، عن بيع بالمزايدة العلنية بالمظاريف المغلقة، أمام المستثمرين والشركات، 20 أغسطس/ آب الماضي، ولمدة أسبوعين، لعدد من العقارات والأراضي بمنطقة وسط القاهرة، التي آلت للدولة عن طريق التأميم وإعادة هيكلة القطاع العام، على مدار عقدين. طرحت مؤسسة الأهرام الصحافية، المملوكة للدولة، الأحد أول سبتمبر/ أيلول الجاري، بيع أرض مملوكة للمؤسسة بالمزاد العلني، عند الكيلو 68,5 بالساحل الشمالي، على طريق إسكندرية- مرسى مطروح، تقع على البحر مباشرة، على مساحة 501 ألف متر مربع، سبق أن حصلت عليها المؤسسة لتقديم خدمات للعاملين بها.

وافق مجلس الوزراء على طلب وزير التعليم بالتعاقد مع شركة مصر للإدارة التعلمية لإدارة وتشغيل وصيانة مدارس النيل المصرية الدولية، بفروعها الخمسة بمدن العبور وأكتوبر وقنا والمنيا وبورسعيد لمدة عام، للتخلص من أعباء شرائها الكتب الدراسة ومستلزمات الدراسة التي تحتاج شراءها بالدولار من الأسواق الدولية. استبقت وزارة الكهرباء إجراءات المصالحة التي تمت بين الحكومة ومرتكبي 2,1 مليون حالة مخالفة لقانون البناء، بإصدار قرار وزاري يسمح بتركيب عدادات كهرباء مسبقة الدفعة بسعر موحد لبيع التيار عن أعلى شريحة، بقيمة 2,3 جنيه للكيلووات، مستهدفة تقليل خسائر شركات التوزيع من الفاقد المتسرب من الشبكات وزيادة الإيرادات، لمواجهة أزمة مالية طاحنة تمر بها الشركات. الزمت شركات الكهرباء العاملين المقيمين بالوحدات السكنية داخل المحطات والمستعمرات السكنية التابعة لها، بدفع إيجار شهري بمتوسط 900 جنيه للوحدة وتركيب عداد كهرباء مسبق الدفع، مع تقسيط مستحقات نهاية الخدمة على فترات زمنية تصل إلى ثلاث سنوات، لمواجهة عجز السيولة.

تعرضت الشركات للأزمة المالية، مع توسع الحكومة في بناء مشروعات توليد فوق طاقة احتياجات الشركات، بلغت قيمتها نحو 32 مليار دولار، دفعتها إلى اقتراض نحو 530 مليار جنيه من البنوك المحلية والدولية، بضمان وزارة المالية، تعاظمت خطورتها من ارتفاع معدلات الفوائد على الديون، وزيادة أسعار الوقود، وتراكم المديونيات المستحقة لهيئة البترول، بمبالغ تفوق 150 مليار جنيه. تستهدف الشركات سداد نحو 100 مليار جنيه للجهات الدائنة العام الجاري، عبر قروض من البنوك الحكومية بقيمة 50 مليار جنيه، وتوفير نحو 50 مليار جنيه أخرى من حصيلة الدفع المسبق للتيار، وسدادها لشركات الكهرباء وإمداد القطاع بمستلزمات التشغيل.

يعرض البنك الزراعي الحكومي بيع المخازن التابعة له، الواقعة على أراضٍ زراعية وداخل الكتل السكنية، بمزاد علني مع تسهيلات في السداد، بمحافظات المنيا بمساحات تبدأ من 628 متراً إلى 1050 متراً وفي سوهاج بإدارات البنك بمدن أخميم وساقلته وطهطا والمراغة والعدوة ودار السلام والبلينا، وبمحافظة الدقهلية، وقطعة أرض بمساحة 18 ألفاً و958 متراً بمدينة القنطرة غرب في الإسماعيلية. يسير بنكا مصر والأهلي التابعان للدولة على نهج البنك الزراعي، حيث كُلف عدد من خبراء التثمين ببيع عشرات القطع من الأراضي الزراعية والسكنية والتجارية بالمحافظات للبيع بمزادات عاجلة، خلال الأسبوعين الماضيين، لجأ محافظون إلى بيع أراضٍ بحق الانتفاع، لمدة 25 عاماً قابلة للتجديد، للحصول على عوائد البيع في الإنفاق على مرتبات المعلمين والموظفين المدرجين بمشروعات الخدمات العامة داخل المدن، والتي ترفض الحكومة دمجهم ضمن حسابات المصروفات بالموازنة العامة للدولة. وظلت محافظة الغربية الأراضي التي نتجت عن تغطية الترع والمصارف بمدن المحافظة، بعرضها للبيع بحق الانتفاع لمدة 26 عاماً، بمدن طنطا وزفتى وغيرها وفقا لأحكام القانون رقم 182 لسنة 2018، بمساحات تصل إلى 28 فداناً.

تخطو شركة مياه الشرب بالقاهرة الكبرى على نهج المحافظين، إذ عرضت مزايدة تجري في 15 سبتمبر/ أيلول الجاري، على بوابة المشتريات الحكومية، بتخصيص مساحات واسعة أمام المستثمرين، تقع وسط العاصمة، لإقامة منشآت رياضية واجتماعية عليها بحق الانتفاع لمدة 15 عاماً، بنظام BOT. واعلنت شركة إسكندرية للزيوت والصابون عن بيع بالمزاد العلني، في أغسطس الماضي، لأرض المجمع السكني لعمالها، بما عليها من عمارات وفيلات، بمدينة كفر الزيات وسط الدلتا.

أكد عضو مجلس النواب السابق عبد الحميد كمال أن عمليات البيع والتأجير للأصول العامة، تجري بوتيرة غير مسبوقة في ظل تفاقم الأزمة المالية، التي تواجه المؤسسات العامة، مشيراً إلى رغبة الوزراء والمحافظين في دعم ميزانية الجهات التي يديرونها على حساب المواطنين وشفافية إنفاق المال العام. يبين الخبير في الإدارة المحلية أن عدم دمج الصناديق الخاصة بالموازنة العامة للدولة يشجع الوزراء والمحافظين على التخلص من الأراضي والعقارات والأصول لمصلحة تلك الصناديق، والصرف منها كما يشاؤون، مستشهداً بتخصيص موارد «صندوق الخدمات والتنمية» بالمحافظات، لصرف مبالغ هائلة على حوافز ومكافآت للمحافظين وسكرتير العموم ومساعديهم والقيادات الأمنية والتنفيذية، مع ضمانهم أن تلك النفقات ستظل بعيداً عن الرقابة.

الدين العام يقفز إلى نحو 6 تريليونات جنيه (فاضل داود/Getty)

الحكومة رفعت أسعار الوقود لتوفير موارد مالية إضافية (خالد دسوقي/فرانس برس)

توفير موارد إضافية عبر جيوب المواطنين لمواجهة أزمة السيولة

خروج الشركات الصناعية من الركود

أظهر مؤشر مديري المشتريات التابع لمؤسسة ستاندرد آند بورز، تخطي النشاط التجاري بالقطاع الصناعي غير النفطي مرحلة الركود، في شهر أغسطس/ آب الماضي، للمرة الأولى منذ 3 سنوات، وسط شكوك في نتيجة التوقعات، من كبار المصنعين وماليين ومسؤولين في مؤسسات رجال الأعمال، في صحة تلك البيانات، في ظل استمرار حالة الانكماش الشديدة للمنتجين وتراجع الطلب المحلي بشدة، المتأثرين بتدهور سعر العملة، وزيادة التضخم وأسعار المحروقات والكهرباء والغاز والسلع الاساسية. رصد المؤشر زيادة بالنشاط التجاري، بالقطاع الاقتصادي غير النفطي، متجاوزا 50 نقطة في أغسطس/ آب 2024، متأثرا بارتفاع مستويات الإنتاج بالشركات.

مؤشرات الأسواق

قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الثلاثاء، مرتفعة، بدعم صعود خمسة قطاعات في مقدمتها الصناعات. زاد المؤشر العام بنسبة 0,38% ليصل إلى النقطة 10383,42، ليربح 39 نقطة عن مستوى أول من أمس الاثنين. ودعم الجلسة ارتفاع خمسة قطاعات على رأسها الصناعات بـ 0,42%. بينما تراجع قطاعا التأمين والنقل بـ0,54% و0,27% على التوالي. ارتفعت السيولة إلى 403,80 ملايين ريال، مقابل 397,59 مليون ريال بالأمس. وبلغت أحجام التداول 156,61 مليون سهم، مقارنة بـ156,46 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 14,67 ألف صفقة مقابل 15,15 ألف صفقة الاثنين. ومن بين 48 سهماً نشطاً، ارتفع سعر 29 سهماً في مقدمتها سهم «التجاري» بـ3,04%. بينما تراجع سعر 19 سهماً في مقدمتها سهم «العامة» بـ4,45% واستقر سعر ثلاثة أسهم. وجاء «السلام» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 20,3 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «التجاري» بقيمة 53,72 مليون ريال.

عمّان

أنهى المؤشر العام لبورصة عمّان تعاملات أمس، مرتفعاً 0,14%، ليصل إلى مستوى 2413,88 نقطة، رابحاً 3,27 نقطة عن مستوياته جلسة أول من أمس. وجاء ارتفاع المؤشر اليوم مدعوماً بأداء الأسهم القيادية، حيث ارتفع جوبترول 0,41%، وصعد مناجم الفوسفات 0,09%. وارتفع البنك العربي بنسبة 0,47%. وتفوق الأسهم الثلاثة مجتمعة ربع الوزن النسبي للمؤشر. ودعم المؤشر ارتفاع مؤشراته القطاعية مجتمعة وفي مقدمتها الخدمات بنسبة 0,27%؛ مدفوعاً بارتفاع جوبترول القيادي، وصدارة الدولية للتعليم للرابحين بالسوق الأول بنسبة 2,89%. وحد من ارتفاع القطاع الخدمات تقدم سهم البتراء للتعليم على المتراجعين بالسوق الأول اليوم بنسبة 2,78%. وارتفع كذلك مؤشر القطاع المالي بنسبة 0,07%؛ مدفوعاً بارتفاع البنك العربي القيادي، وارتفع الأردني الكويتي بنسبة 1,06%، وصعد التأمين الاسلامية بنسبة 0,62%.

الكويت

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات، أمس، وسط ارتفاع لثمانية قطاعات. ارتفع مؤشرا السوق الأول والعام بـ0,31% و0,28% على الترتيب، وزاد «الرئيسي» بـ0,10%. بينما انخفض «الرئيسي 50» بنحو 0,07%. عن مستوى أول من أمس الاثنين. سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 70,86 مليون دينار، وزعت على 322,35 مليون سهم، بتنفيذ 18,13 ألف صفقة. وشهدت الجلسة ارتفاع ثمانية قطاعات في مقدمتها السلع الاستهلاكية بـ2,07%. بينما تراجعت ثلاثة قطاعات على رأسها التأمين بـ0,89%. واستقر قطاعان. وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 65 سهماً على رأسها «مراكز» بـ13,21%. بينما تراجع سعر 53 سهماً في مقدمتها «الصفاة» بواقع 7,86%. واستقر سعر 14 سهماً. وجاء سهم «إيفا» في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 34,60 مليون سهم؛ وسيولة بقيمة 11,8 مليون دينار.

مال وناس

تزيد الحرب من الضغوط على السوق العقارية الإسرائيلية التي تتبدل ملامحها، حيث يميل الإسرائيليون أكثر إلى شراء الشقق التي تحتوي «غرفاً محمية» يمكن لسكانها التحصن بها لفترات طويلة، حال التعرض لقصف أو هجمات، ما يزيد من صعود الأسعار وسط ارتفاع الطلب

سوق الغرف المحصنة

طلب متزايد على «الشقق المحمية» في إسرائيل يفاقم الأسعار

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تتبدل خريطة السوق العقارية في إسرائيل بشكل ملحوظ في ظل تعاظم الطلب على الوحدات السكنية التي تتوفر فيها «غرف محمية» بينما يتسبب المعروض المتراجع في ظل ارتفاع التكاليف ونقص العمالة بارتفاع الأسعار، ما يزيد من الضغوط على السوق في ظل سيطرة الخوف على الكثيرين من الهجمات واتساع الحرب في المنطقة.

وبعدما محت الحرب المستمرة على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي وكذلك الاشتباكات مع حزب الله اللبناني، مدناً ومناطق بأكملها من خريطة الطلب على العقارات في إسرائيل لقربها من مناطق الاشتباك جنوباً مع المقاومة الفلسطينية وشمالاً مع حزب الله اللبناني، ما شوّه شكل السوق، طاول التشوه أيضاً العرض والطلب على العقارات في المناطق الداخلية بسبب الطلب المتزايد على الشقق التي تتوفر فيها «الغرف المحصنة» والعزوف عن ما دونها، على الرغم من أن الكثيرين كانوا ينظرون إلى هذه المناطق على أنها آمنة لبعدها عن مرمى الهجمات. والمنطقة المحمية في الشقة، هي غرفة خاصة يجب أن تكون مساحتها تسعة أمتار مربعة صافية على الأقل. وتضع قيادة الجبهة الداخلية الإسرائيلية شروطاً ومواصفات عالية لبناء هذه الغرف، من حيث نوعية الإسمنت والتسليح ونوعية النوافذ والأبواب، التي تضمن حتى عدم اختراق الغازات السامة الغرفة في حال تعرض إسرائيل لهجوم كيماوي، وتخضع لفحص من مهندس مختص في الجيش الإسرائيلي، حيث لا يمكن لصاحب الشقة أن يتسلمها إلا بعد أن يقر مهندس الجيش الإسرائيلي بمطابقة الغرفة المحصنة للمواصفات المحددة لها. وفي الفترة بين يونيو/حزيران ونوفمبر/تشرين الثاني 2023، انخفضت أسعار الشقق في إسرائيل بنسبة 1,2% تراكمياً، لكن منذ ذلك الحين وحتى يونيو/حزيران 2024 ارتفعت الأسعار بحدة بنسبة بلغت 6%، فيما يتوقع مديرو الشركات العقارية أن الوضع سيزداد سوءاً بسبب التغيرات التي يشهدها السوق، فضلاً عن زيادة مدخلات الإنتاج ونقص العمالة وارتفاع أسعار الفائدة على الرهن العقاري. ويستبعد مديرون في شركات عقارية أن يتغير هذا الاتجاه في المستقبل القريب، ورجحوا أن تستمر موجة صعود الأسعار في ظل الظروف الحالية، وفق تقرير لصحيفة «كالكاليست» الإسرائيلية، أشار إلى أن «حرب السيوف الحديدية» التي يشنها جيش الاحتلال على قطاع غزة، والتهديد بالصواريخ من ساحات إضافية، لا تدع مجالاً للشك في الحاجة إلى مساحات محمية. ولفت التقرير إلى أن التجديد الحضري أضحى ملحاً إذ سيؤدي إلى تقليل عدد الشقق غير المحمية وزيادة الشقق المحمية في مناطق يؤدي إلى تفاقم نقص الشقق في المناطق المركزية. ويتسبب هذا الوضع بارتفاع أسعار الشقق السكنية، وهو ما يظهر في التقارير المالية لشركات التطوير العقاري. وهذا الرقم يؤكده أيضاً مكتب الإحصاء المركزي. ومنذ نهاية عام 2023، تم تسجيل زيادة إجمالية قدرها 6% حتى يوليو/تموز الماضي في أسعار الشقق، وإذا استمر هذا الاتجاه لبقية العام، فإن معدل الزيادة في أسعار الشقق سيصل إلى رقم مزدوج.

محاولات للسيطرة على العجز المالي

ذكرت «كالكاليست» الاسرائيلية، ان وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، طالب بالا يزيد سقف عجز الميزانية للعام المقبل عن 4% من الناتج المحلي الاجمالي، الامر الذي سيتطلب تعديلات مثل زيادة الضرائب. واستهر العجز في الاتساع في يوليو/ تموز الماضي، ليبلغ 8,1% على مدى الأشهر الـ12 الماضية، بما يعادل 155,2 مليار شيكل، وفقا للبيانات الصادرة عن وزارة المالية في اغسطس/اب، وذلك ارتفاعا من 7,6% في نهاية يونيو/ حزيران، و7,2% في نهاية مايو/ ايار.

ناطحات سحاب في تل أبيب (Getty)

شركات العقارات تتوقع زيادة أسعار الشقق إلى رقم مزدوج في نهاية العام

كما يتوقع يغال ديماري، المستثمر في القطاع العقاري، استمرار الارتفاع في أسعار الشقق. وتستند توقعاته إلى انخفاض معدل بدء البناء ونقص العمالة الذي سيؤدي إلى اختناق في المعروض من الشقق في السوق، الذي يلبي الطلب القوي. ويأتي تغير خريطة الطلب في المناطق الداخلية في إسرائيل بعد تحولات سريعة شهدها السوق في أعقاب عملية «طوفان الأقصى» التي شنتها المقاومة الفلسطينية على مناطق متاخمة لقطاع غزة جنوباً واندلاع الاشتباكات مع حزب الله شمالاً، حيث أظهر تحليل أجرته مؤخراً شركة «madlan» المتخصصة في المحتوى العقاري داخل إسرائيل، رکوداً في الطلب على العقارات في المناطق الجنوبية والشمالية، لكنه بدا أكثر حدة في الشمال، ما دعا نال كوبل، الرئيس التنفيذي للشركة، إلى التعليق قائلاً في تصريحات لموقع بديعوت احرونوت إن «الحرب أدت إلى وضع غير مسبوق، إذ جرى محو مدن بأكملها من خريطة الطلب»، موضحاً أنه «كلما اقتربت المستوطنة من السياج الحدودي زاد التهديد وعدم اليقين بشأن المستقبل، الأمر الذي بات يؤثر ليس على حجم المعاملات فقط، وإنما على قيمة العقارات أيضاً».

وبحسب التحليل، فإن المناطق الشمالية سجلت تنفيذ 58 صفقة عقارية في الربع الأخير من العام الماضي مقارنة بـ441 صفقة في الفترة نفسها من عام 2022، بهبوط بلغت نسبته 55,9%. وفي المناطق الجنوبية في نطاق ما يعرف بغلاف قطاع غزة، جرى تنفيذ 287 صفقة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2023، مقابل 1342 صفقة عام 2022.

وفي ظل حالة عدم اليقين الكبيرة بشأن الوضع الأمني فإن سوق العقارات تعرضت لأضرار جسيمة، لا سيما في مناطق الشمال، حيث جرى إخلاء مدن حدودية من سكانها وتحولت إلى مدن أشباح، من دون تحديد موعد نهائي في الأفق لانتهاء هذا الوضع وفق تقرير لموقع يديعوت أحرونوت. ووفق تقرير لصحيفة «ذا ماركر» الاقتصادية فإن نحو 20% من العائلات الإسرائيلية، التي ارتفاع أسعار الشقق من مجموعة عوامل، بدءاً من ارتفاع تكلفة مدخلات البناء، مروراً بإطالة مدة التنفيذ وتأثير ارتفاع سعر الفائدة على مصاريف تمويل المطورين.

وقال رون أفيدان، الرئيس التنفيذي لشركة أزوريم العقارية، في مؤتمر عبر الهاتف للمستثمرين في القطاع العقاري، وفق «كالكاليست» إن «اتجاه زيادة الأسعار الذي شهدناه في الأشهر الأخيرة سيستمر ويتعزّز». وتتبع توقعات أفيدان باستمرار زيادة أسعار الشقق من مجموعة عوامل، بدءاً من ارتفاع تكلفة مدخلات البناء، مروراً بإطالة مدة التنفيذ وتأثير ارتفاع سعر الفائدة على مصاريف تمويل المطورين.

رؤية

الهبوط الآمن للاقتصاد الأميركي

شريف عثمان

في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، عانى الاقتصاد الأميركي من تضخم غير مسبوق، صحبته معدلات بطالة مرتفعة، فيما عرف بـ«الركود التضخمي». وللتعامل مع هذه المشكلة، قام بول فولكر، رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي الأميركي وقتها برفع أسعار الفائدة بشكل حاد ومفاجئ: وأدى الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة إلى زيادة تكاليف الاقتراض بشكل كبير، مما تسبب في تباطؤ النمو الاقتصادي ودخول الاقتصاد في حالة ركود خلال عامي 1981 و1982. وترتب على ذلك ارتفاع معدلات البطالة، وأثر على أسواق المال والعقارات.

انخدع فولكر في أول الأمر، حيث تصور زوال خطر التضخم فسارع بخفض معدلات الفائدة، الأمر الذي سبب عودة ارتفاع الأسعار من جديد، قبل أن ينجح في تطبيق سياسة نقدية صارمة ومستمرة، سمحت بتراجع التضخم إلى مستويات آمنة، مما مكنه من تخفيض الفائدة دون المخاطرة بعودة التضخم. وكانت تجربة فولكر عبئاً ثقيلاً على جيروم باول، رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي الحالي، حيث عطلته عن تخفيض أسعار الفائدة في وقت مبكر، خوفاً من العودة لنموذج الثمانينيات الفاشل.

لكن يبدو أن البنك المركزي الأكبر في العالم قد عثر على ما كان يبحث عنه، حيث أشار جيروم باول، قبل أسبوعين تقريبا إلى أن «الوقت قد حان لتعديل السياسة»، مؤكدا أن «الهبوط الآمن» قد أصبح في متناول اليد، بعد أن اقترب التضخم من مستواه المستهدف، وبقي الاقتصاد الأكبر في العالم بعيدا عن الركود.

وعندما ترفع البنوك المركزية أسعار الفائدة بصورة حادة، يتبع ذلك عادة البؤس الاقتصادي، حيث يكافح الناس لسداد ديونهم، ويصبح الاقتراض من أجل الاستثمار مكلفا للغاية بالنسبة للشركات. وخلال السنوات الأربع الأخيرة، ارتفع متوسط سعر الفائدة في الاقتصادات الكبرى بمقدار خمس نقاط مئوية (5%).

ساعدت تكاليف الاقتراض المرتفعة في احتواء التضخم الأميركي، الذي سجل في ذروته معدل 9,5% على أساس سنوي في منتصف عام 2022. وبحلول الربع الثاني من العام الحالي، كان التضخم قريبا من 3%، وهو مستمر في الانخفاض منذ ذلك الحين. ولا توجد دلائل تذكر على أن ارتفاعات الأسعار ستتسارع مرة أخرى، مما يعني أن مسؤولي البنك الفيدرالي يمكنهم الاسترخاء، مع توجههم لتخفيف السياسة النقدية.

ومع انخفاض التضخم، ظل معدل النمو الاقتصادي بأميركا عند مستويات مقبولة، وسجل في الربع الثاني من العام معدل نمو 2,8% على أساس سنوي. وتقول مجلة «ذي إيكونوميست» إنه على الرغم من أن التعريف الموحد للركود هو تسجيل معدل نمو سلبي لربعين متتاليين، فإن الركود الحقيقي يُعرف ببساطة عند رؤيته، حين يفقد الملايين وظائفهم، وتنخفض أرباح الشركات، ويغلق بعضها، وتزداد عمليات تسريح العمالة بصورة واضحة، وهو ما لم يحدث حتى الآن.

ولا يزال معدل البطالة في الولايات المتحدة 4,3%، وقد ارتفع قليلا عن مستواه في وقت سابق من العام، لكنه لم يصل إلى المستوى الذي يرعب الأسواق، مما يدل على أن الطلب على العمالة لا يزال مرتفعا.

وفي غضون ذلك، تحقق الشركات نتائج إيجابية، ففي حالة الركود الطبيعي، تنخفض أرباح الشركات، ويختفي العملاء وتضطر الشركات إلى تقديم اقتطاعات كبيرة. ولكن في الربع الثاني من عام 2024، نمت أرباح الشركات العالمية بأكثر من 10% في المتوسط على أساس سنوي، وفقًا لمصرف دويتشه بنك الألماني، وهو أكبر ارتفاع لها في عامين. وعلى الرغم من أن ثقة الشركات في الاقتصاد الأميركي لا تزال منخفضة، إلا أنها ما زالت أعلى مما كانت عليه العام الماضي. ويشير المتشائمون إلى ارتفاع حالات إفلاس الشركات منذ عام 2020-2021. لكن هذا الاتجاه يعكس العودة إلى الوضع الطبيعي من معدل الفشل المنخفض بشكل لافت للنظر الذي تم تسجيله أثناء فترة الوباء، عندما جعلت وفرة من البرامج الحكومية من المستحيل عمليًا انهيار أي شركة.

كيف تمكن الاقتصاد الأميركي من تحقيق ذلك؟ أحد الاحتمالات هو أن الاقتصادات الحديثة أصبحت أقل حساسية لتغيرات أسعار الفائدة، بسبب تراجع الصناعات كثيفة رأس المال مثل بناء المساكن والتصنيع، والتي تتطلب من الشركات اقتراض مبالغ كبيرة من أجل الاستثمار. وبالنسبة للأسر الأميركية، فقد أفادت أسعار الفائدة المرتفعة المدخرين أكثر مما أضرت بالمدينين، خاصة مع توفر السياسات المالية اللازمة.

ولعبت السياسة المالية أيضا دورها في أميركا، ففي عامي 2020 و2021، وزعت الحكومة كميات هائلة من الأموال المحفزة، وقد خففت المدخرات الضخمة التي تراكمت لدى الشركات والأسر خلال الفترة التالية من الأثر السلبي لأسعار الفائدة المرتفعة. وهذا العام، تدير الحكومة الأميركية عجزا بنسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمثل إدارة اقتصادية غريبة في وقت يتسم بانخفاض معدلات البطالة إلى هذا الحد. ومع ذلك، ساعد هذا النهج في توجيه الأموال نحو الاقتصاد الحقيقي، حتى مع تشديد البنك الفيدرالي للسياسات.

وربما تكون دورة الأعمال الآن على وشك التحول، حيث لمح باول إلى أن المخاوف بشأن ضعف الاقتصاد كانت الدافع وراء إشارته إلى اقتراب خفض أسعار الفائدة، موضحا أنه وزملاءه في بنك الاحتياط الفيدرالي «لا يسعون ولا يرحبون بمزيد من التباطؤ في ظروف سوق العمل». ومع ذلك، لا يوجد ما يشير إلى أن الاقتصاد على وشك أن يتعرض للاضطرابات.

وحتى إذا ثبت أن حكمهم على حالة الاقتصاد غير صحيح، فقد يكون مسؤولو البنك الفيدرالي على حق في رغبتهم في خفض أسعار الفائدة، حيث إن تكاليف الاقتراض عند مستواها الحالي قد تكون مرتفعة بشكل غير ضروري، مما يضغط على النشاط الاقتصادي بشكل مفرط. وقد يضطر صناع السياسة النقدية إلى زيادة وتيرة التخفيضات إذا ظهرت أدلة على تباطؤ اقتصادي حقيقي. وإذا كان من المبكر الاحتفال بتحقيق هبوط آمن، في ظل السياسة المالية شديدة السخاء، فيمكن القول إن المدرج قد ظهر الآن في الأفق بوضوح.

هل تؤدي تخفيضات الفائدة إلى زيادة أسعار النفط؟

مع استعداد صناع السياسات لخفض أسعار الفائدة، يحبس المتداولون في أسواق النفط أنفاسهم، فهل ستؤدي تخفيضات الفائدة إلى زيادة أسعار الخام؟

لندن ـ **العربي الجديد**

تترقب أسواق السلع الأساسية بشدة، إقدام البنك الفيدرالي الأميركي على خفض أسعار الفائدة، إذ تشير التجارب التاريخية إلى ان الفائدة المنخفضة تعمل على تعزيز جاذبية هذه السلع عند المستثمرين الذين يسعون إلى الحماية من التضخم، لكن في ظل الظروف الحالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ولا سيما التباطؤ الصيني، تتزايد التساؤلات حول إذا ما كانت أسعار السلع الأساسية سترتفع حقاً؟

في الثالث والعشرين من أغسطس/آب الماضي، قال جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي) إن الوقت قد حان لخفض أسعار الفائدة. ومن المتوقع إجراء أول خفض في الثامن عشر من سبتمبر/أيلول الجاري، عندما تجتمع لجنة تحديد معدلات الفائدة. ومن شأن هذا التحول أن ينهي دورة من الارتفاعات التي دفعت سعر الفائدة من ما يقرب من الصفر في عام 2022 إلى ما بين 5,25% و 5,5% حالياً، الأمر الذي يخفض تكلفة امتلاك السلع الأساسية ما يزيد من أسعارها وهو ما يأمله المستثمرون بينما يخشاه الساسة، ولا سيما المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس التي تطمح إلى إبعاد منافسها الجمهوري دونالد ترامب عن البيت الأبيض. بقدم التاريخ أدلة عدة على أن خفض الفائدة كان له تأثير واضح على بعض الأسواق، وتجلى ذلك خلال إدارة الفيدرالي الأميركي ثلاث دورات لخفض أسعار الفائدة منذ عام 2000، تمثلت في 2001 (عندما انفجرت فقاعة الدوت كوم)، وفي عام 2007 (عندما انفجرت أزمة الرهن العقاري في أميركا وانتقلت إلى باقي العالم)، وفي عامي 2019 و2020 (أثناء الحروب التجارية مع الصين وجائحة فيروس كورونا). وكانت العوامل الدافعة لكل دورة مختلفة.

لكن يتجلى أن خفض أسعار الفائدة يؤثر على بعض الأسواق أكثر من غيرها. وتعمل أسعار الفائدة المنخفضة على تعزيز الجاذبية النسبية للسلع الأساسية للمستثمرين الذين يسعون إلى الحماية من التضخم، ولا سيما البنوك وشركات التأمين وصناديق التقاعد. وكان ذلك واضحًا بصورة خاصة في أسعار الذهب، وكذلك أسعار المعادن الصناعية، مثل الألومنيوم والزنك، والنفط الخام. وتشمل السلع الأقل حساسية لأسعار الفائدة المواد «السائبة»، مثل الفحم والحبوب، كما يقول توم برايس من بنك الاستثمار «بانمور ليبيرم»، إذ تخضع أسواق هذه السلع لحكم المنتجين والمستهلكين. في الأسبوع الذي أدلى فيه جيروم باول بتصريحاته، ارتفعت مراكز المستثمرين الصافية في جميع أسواق السلع الأساسية إلى أعلى مستوى في أربعة أسابيع عند 97 مليار دولار، بزيادة 13% عن الأسبوع السابق، وفقًا لبنك «جيه بي مورغان تشيس» الأميركي. وارتفعت أسعار مجموعة واسعة من المعادن الصناعية بالفعل بنسبة تتراوح بين 4% إلى 10% في الفترة التي سبقت خطاب السيد باول. ومن المحتمل أن ترتفع مرة أخرى عندما تتحقق التخفيضات، وقد تظل مرتفعة لفترة من الوقت، لأن المؤشرات تشير إلى أن الهبوط الاقتصادي الجاري يبدو من النوع الناعم، مع صمود النمو، وفق تقرير لمجلة «إيكونوميست» البريطانية.

في الوقت نفسه، من المرجح أن تستفيد السلع الأساسية الأخرى التي تستفيد من انخفاض أسعار الفائدة أكثر من الدورات السابقة. فالذهب يتجه إلى الارتفاع، مدعومًا بالتوترات الجيوسياسية والطلب من جانب التجزئة وشهية البنوك المركزية للسبائك. وتتوقع مجموعة «ميتسوبيشي يو إف جي» اليابانية للخدمات المالية أن يصل المعدن إلى 3000 دولار للأوقية (الأونصة) بحلول عام 2025، ارتفاعًا من 2500 دولار اليوم، وهو رقم قياسي بالفعل. وقد يشهد النحاس أيضًا دفعة أكبر من المعتاد. ففي السنوات الأخيرة أصبح المعدن أكثر شعبية بين المستثمرين المؤسسيين بسبب دوره في التحول الأخضر.

ويرى إحسان خومان رئيس أبحاث الأسواق الناشئة في المجموعة المالية اليابانية، أن هذا قد يكون كافيًا لكي تتفوق السلع الأساسية كلها على كل فئات الأصول الكبرى الأخرى في العام الذي يلي التخفيض الأول الذي يجريه الفيدرالي الأميركي لأسعار الفائدة.

توقعات بارتفاع أسعار الذهب إلى 3 آلاف دولار للأوقية

متجر ذهب في مدينة ليانيونغانغ بالصين، 9 إبريل/ نيسان 2024 (Getty)

أسطول الظل الروسي يصدر الغاز

موسكو ـ **العربي الجديد**

يواصل أسطول الظل الروسي تصدير الغاز المسال رغم تشديد الولايات المتحدة الأميركية عقوباتها على القطاع الحيوي بالنسبة لموسكو. وتشير بيانات تتبع السفن وصور الأقمار الصناعية إلى أن الناقلة «إيفريست إنرجي» تستعد للعودة إلى منشأة «أركتيك إل إن جي 2» في روسيا لتحميل شحنة جديدة من الوقود فائق البرودة. وتتجه الناقلة نحو المنشأة بعدما سلمت شحنة غاز إلى وحدة التخزين العائمة «سام» في منطقة مورمانسك، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية. وكانت الولايات المتحدة قد فرضت في أغسطس/آب الماضي قيوداً على هذه الناقلة باعتبارها جزءاً من أسطول الظل الروسي المشتبه به، بينما خضعت وحدة «سام» للعقوبات العام الماضي. كذلك، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على منشأة «أركتيك إل إن جي 2» أواخر العام الماضي لمحاولة لعرقلة صادراتها وإفساد خطط موسكو لتوسيع عمليات تسليم الغاز الطبيعي المسال. وبالرغم من أن هذه القيود نجحت في إبعاد الشركات الأجنبية ووقف تسليم الناقلات المصممة للعمل في الظروف القطبية، بدأت روسيا الشهر الماضي بالاعتماد على سفن تخفي مواقعها لبدء عمليات التصدير. وأظهرت بيانات صادرة عن العملاق الروسي «غازبروم»، نمو صافي أرباح المجموعة باكثر من ثلاثة أضعاف في النصف الأول من العام الجاري 2024، لتسجل نحو 1,04 تريليون روبل (11,3 مليار دولار)، مقارنة بحوالي 296,2 مليار روبل في نفس الفترة من العام الماضي. وقال فاميل سادیغوف نائب الرئيس التنفيذي لغازبروم» في بيان نهاية أغسطس/آب إن «الأداء القوي في أعمال النفط، وارتفاع صادرات الغاز، بما في ذلك نمو الإمدادات المخطط له إلى الصين، وخطواتنا النشطة لخفض التكاليف، كلها ساهمت في النتائج المالية الإيجابية».

وكانت غازبروم، إحدى أكبر شركات إنتاج وتصدير الطاقة في العالم، قد شهدت تراجعاً في أعمالها الأساسية المرتبطة بتصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا منذ 2022، بعد العقوبات التي فرضها الغرب في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير/ شباط من ذلك العام. ونتيجة لذلك، سجلت الشركة خسارة سنوية صافية في 2023، هي الأولى منذ بداية القرن. ويُعد التعافي الحاد في صافي دخل «غازبروم» هذا العام إيجابياً للمساهمين، وأكبرهم الحكومة الروسية. فمن شان أي توزيعات أرباح محتملة أن تفيد ميزانية الدولة، التي تعاني ضغوطاً بسبب ارتفاع الإنفاق العسكري والعقوبات الغربية.

في النصف الأول من هذا العام، انتعشت صادرات الغاز الطبيعي الروسية إلى أوروبا، أكبر أسواق «غازبروم» سابقاً، بأكثر من الربع مقارنة بالنصف الأول من عام 2023، كما ارتفعت عمليات التسليم إلى الصين فوق مستوياتها بموجب العقد الذي وقعته «غازبروم» مع شركة البترول الوطنية الصينية، وفقاً لحسابات بلومبيرغ وبيانات الشركة المنتجة. وتتوقع «غازبروم» أن يصل حجم إمدادات الغاز عبر خطوط الأنابيب إلى الدولة الآسيوية إلى 38 مليار متر مكعب سنوياً في 2025.

التعافي الحاد في صافي دخل «غازبروم» إيجابي للمساهمين

منشأة غاز في شمال روسيا، 13 مايو/ايار 2020 (Getty)